يوميات اقتصادية مختارة

إعداد: كابي الخوري

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧

ـ أثير الجدل حول طاقة مصر لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية بعدما قفز معدل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها إلى١١,١ مليار دولار بنهاية العام المالي الماضي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، بزيادة بلغت نسبتها ٨٢ في المئة عن العام المالي السابق الذي وصل فيه إلى٦,١ مليار دولار. وأعادت هذه الزيادة الملحوظة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأذهان ما ردده وزير الاستثمار محمود محيي الدين عقب توليه مقاليد الوزارة عام ٢٠٠٤ حول أنه عندما يصل معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٨ مليارات دولار فإن الحكومة ستقوم حينها بوضع شروطها للسماح بدخول هذه الاستثمارات، الأمر الذي دفع مجدداً إلى التساؤل حول ما إذا كان الوزير المصري يرمي إلى أن البلاد ببنيتها التحتية لا تتحمل ما يفوق هذا الرقم من الاستثمارات، أم أنه كان يقصد أن مصر ستحقق مركزاً مقبولاً في جذب الاستثمارات يشجعها على فرض شروطها في جذب رؤوس أموال لتنمية قطاعات بعينها تشجع على التنمية الاقتصادية للبلاد (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١٠/ ٢٠٠٧). وقد أوضح الوزير المصري في مقابلة مع مجلة **الاقتصاد والأعمال** بأن الحكومة تسعى إلى تأهيل عدد من القطاعات الاقتصادية لجعلها منافسة وقادرة على جلب استثمارات كبيرة (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٢٩، العدد ٣٣٤، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٧).

ـ أشار تقرير «موديز العالمية» إلى مصادر القوة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني الذي وصل حجم ميزانيته المجمّعة في تموز/ يوليو الماضي إلى ٨٠ مليار دولار وتجاوز حجم ودائعه الـ ٦٤ مليار دولار، أي ما يعادل تقريباً ٣ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو ٢٢ مليار دولار. لكن التقرير شدّد على أن الوضع السياسي الهش في البلاد ينعكس سلباً على القطاع، وأن انغماس المصارف بشكل واسع في دين الدولة في ظل الوضع الاقتصادي الضعيف، أصبحا يحدّان من إمكانية رفع تصنيف المصارف الائتماني (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٢٩، العدد ٣٣٤، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٧).

ـ أفاد تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٠٨ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي أن مصر تصدرت قائمة البلدان القائمة بالإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال بعدما أجرت إصلاحات عميقة في مجالات عديدة يدرسها التقرير، شملت تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري من ٥٠ ألف جنيه مصري إلى ألف جنيه فقط، إضافة إلى تخفيض الوقت والتكلفة المرتبطين ببدء ممارسة النشاط التجاري بمقدار النصف، وتخفيض رسوم تسجيل الملكية والحد من الإجراءات البيروقراطية. وينوه التقرير أيضاً بما حققته كل من العربية السعودية وتونس من تقدم في مجال تطوير ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة التي يغطيها من منتصف ٢٠٠٦ إلى منتصف ٢٠٠٧ (**الاقتصاد والأعمال**، بيروت، السنة ٢٩، العدد ٣٣٤، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٧).

ـ أكد محمد الحسين وزير المالية السوري أن عجز الموازنة في سوريا هذا العام سيكون

بحدود ٥,٤ في المئة ما يعادل ٨٩ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن هذا العجز متوقع خلال السنوات المقبلة، بسبب النقص في الإيرادات ولاسيما النفطية. وتحدث الحسين عن إمكانية تغطية جزء من هذا العجز عن طريق سندات الخزينة التي سيكون أول تداول لها مطلع العام المقبل، إلا أنه أشار إلى سلبية تراجع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الرغم من ارتفاع أسعاره، بسبب تراجع الإنتاج من ٦٠٠ ألف برميل يومياً في أواخر التسعينيات إلى نحو ٣٨٠ ألف برميل حالياً. وأكد أن الحكومة السورية تواصل توجهها نحو توسيع دور القطاع الخاص في البلاد مع إدخال إصلاحات في القطاع العام (**الشرق الأوسط**، لندن، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٧).

ـ أفادت الإحصاءات الصادرة عن وزارة المالية في سلطنة عُمان بأن إيرادات الموازنة لعام ٢٠٠٧ بلغت ٤ آلاف مليار و٤٩٠ مليون ريال فيما بلغت النفقات ٤ آلاف مليار و٨٩٠ مليون ريال. ويمثل العجز البالغ ٤٠٠ مليون ريال ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٢٣، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٧).

ـ أعلن وزير المال اللبناني جهاد أزعور أن لبنان تسلم حتى أيلول/ سبتمبر الماضي ٧٧٧ مليون دولار من مجموع تعهدات «باريس ـ ٣» البالغة ٧ مليارات و٦٠٠ مليون دولار (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٨٦، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٧). وقد عرض أزعور للدين العام اللبناني، فأكد أنه استمر تصاعدياً منذ عام ١٩٩٣ بحيث ارتفع من ٣,٦ مليار دولار إلى ٣٩,٥٨٢ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٦. وفي معرض تقديمه « تقرير الحسابات المالية للدولة اللبنانية من الفترة الممتدة من ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٦» أفاد أن الدين العام شكل ما نسبته ١٧٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويكون قد ارتفع بنحو عشرة أضعاف عمّا كان عليه نهاية ١٩٩٢. وتسعى الحكومة اللبنانية إلى هيكلة الدين العام والتخفيف من أعباء خدمته البالغة نحو ٣,٥ مليار سنوياً والسير في مشاريع الخصخصة التزاماً بالإصلاحات التي تعهدت بها في مؤتمر «باريس ـ ٣» ومنها خصخصة شركتي الهاتف الجوال والثابت والكهرباء. وقد أقرت الحكومة دفتر الشروط الخاص بتخصيص شركتي الهاتف وسط خلافات سياسية واقتصادية حادة لكون عائدات الدولة من شركتي الهاتف تصل إلى نحو مليار دولار سنوياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧).

ـ توصل الأردن إلى اتفاقية مع أعضاء نادي باريس يتم بموجبها شراء الأردن لجزء كبير من ديونه للدول الأعضاء في النادي و«بسعر خصم». وقال وزير المالية الأردني حمد الكساسبة الذي ترأس الوفد الأردني المفاوض مع الدول الأعضاء في النادي، إن بلاده ستتمكن بموجب الاتفاقية من شراء ديون تبلغ قيمتها الاسمية المستحقة ٢,١٥٣ مليار دولار أمريكي وبمعدل سعر خصم يقدر بنحو ١١ في المئة. يشار إلى أن إجمالي قيمة هذه الديون مع أقساطها وفوائدها يصل إلى٣,٠٢٣ مليار دولار أمريكي (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٧).

ـ رجح صندوق النقد الدولي أن تظل أسعار النفط مرتفعة في ظل غياب تغيير إضافي في سياسات حصص منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والطاقة الإنتاجية الحالية. وأفاد تقرير صادر عن الصندوق حول التوقعات الاقتصادية العالمية أن أسواق النفط العالمية تعاني من ضغوط على جانب العرض والتوترات السياسية قد تدفع الأسعار لارتفاعات أكبر من مستوياتها القياسية الراهنة (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٨٧، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٧).

ـ أكد هاشم يماني وزير التجارة والصناعة السعودي أن وزارته تسعى إلى زيادة مساهمة الصناعة المحلية في الناتج الإجمالي من ١٠ في المئة في الوقت الحالي إلى٢٠ في المئة بحلول ٢٠٢٠. وبيّن أن حجم المصانع المنتجة في السعودية بلغ ٣٩٨٦ مصنعاً حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري، بتمويل إجمالي بلغ ٣٠٦ مليارات ريال (٨١,٦ مليار دولار)، مشيراً إلى أن وزارته تهتم بموضوع المناولة والتكامل الصناعي كونها تساعد في قيام قاعدة صناعية صلبة. وأشار يماني إلى أن قطاع الصناعة في السعودية يحتاج إلى الخبرة والكفاءات المتدربة، إضافة إلى زيادة في الصناعات المتوسطة والصغيرة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٧).

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧

ـ احتلت ١٣ دولة عربية من بينها دول الخليج الست قائمة تضمنت تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» بين ١٣٤ دولة احتوتها القائمة. وهدف التقرير إلى تحديد أكبر عدد ممكن من العوامل التي تؤثر في المناخ الاقتصادي، وتضمن استطلاع تمخض عنه التقرير إلى التركيز على قوائم شاملة بنقاط القوة والضعف الرئيسية للدول التي يغطيها، مما يتيح تحديد الأولويات القصوى بالنسبة إلى سياسات الإصلاح. وتراوحت المراتب العربية بين المركز الـ ٣٠ والـ ٨٨ عالمياً، إذ تصدرت الكويت الترتيب العربي فيما تذيّلته ليبيا، بينما تراجع ترتيب الإمارات ثلاث مراتب، حيث منح التقرير الكويت علامة ٤,٦٦ في قائمة التنافسية العالمية متقدمة ثلاث مراتب عن ترتيبها العام الماضي. وقفزت قطر ست مراتب لتحتل المرتبة ٣١ تلتها تونس في المرتبة ٣٢ صاعدة مرتبة واحدة عن ترتيب العام الماضي ومحتلة الترتيب الثالث عربياً. وجاءت السعودية في المرتبة ٣٥ بعلامة ٤,٥٥ في ميزان التنافسية العالمية محتلة المركز الرابع عربياً، تلتها الإمارات في المرتبة ٣٧ متراجعة عن المرتبة ٣٤ العام الماضي. وحلت سلطنة عمان في المرتبة ٤٢ عالمياً والسادسة عربياً، تلتها البحرين في المرتبة الـ ٤٣ عالمياً والسابعة عربياً والأخيرة خليجياً على وجه التحديد، ثم الأردن في الترتيب ٤٩ متقدماً ثلاث مراتب عن العام السابق، فالمغرب في المرتبة ٦٤ عالمياً متقدماً ست مراتب عن ٢٠٠٦. وجاءت مصر التي تراجعت ١٨ مرتبة دفعة واحدة في الخانة ٧٧ عالمياً والعاشرة عربياً، تلتها سوريا في المرتبة ٨٠ عالمياً، فالجزائر بالمرتبة ٨١ متراجعة ٤ خانات عن العام الماضي ومحتلة المرتبة الـ ١٢ في الترتيب العربي وأخيراً ليبيا في المرتبة ٨٨ عالمياً والـ ١٣ عربياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ أصدر اتحاد المصارف العربية في ختام مؤتمره السنوي في الدوحة « إعلان الدوحة» الذي يدعو إلى رؤية عربية للتكامل الاقتصادي ويشدّد على تفكيك قيود التجارة والاستثمار وفتح الأسواق العربية في شكل متبادل والتحول تدريجياً بالاقتصاديات الوطنية إلى اقتصاد إقليمي كبير (**الحياة**، بيروت، ٩/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ أفادت مناقشات البعثة الرابعة للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مع العربية السعودية أن الحكومة السعودية تواصل دعم استقرار سوق النفط من خلال تنفيذ برنامج استثماري بقيمة ٨٠ مليار دولار لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً بنهاية عام ٢٠٠٩ والتوسع في مرافق معالجة الغاز وزيادة طاقة تكرير النفط في الداخل والخارج بنسبة ٤٣ في المئة لتصل إلى ٥,٩ مليون برميل يومياً (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٨٨، ٩/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ عرضت وزارة المالية اللبنانية مشروع موازنة لعام ٢٠٠٨ بعنوان « خطوة مكملة باتجاه الإصلاح» يتضمن تقديرات مبنية على فرضيات من بينها فرضية إنجاز خصخصة القطاع الخليوي عام ٢٠٠٨. وبحسب تقديرات مشروع الموازنة تبلغ الإيرادات العامة ٨٣٦٨ مليار ليرة والنفقات ١١٤٧٥ مليار ليرة (وتشمل خدمة الدين المقدرة بـ ٤٦٥٠ مليار ليرة)، مع عجز قدره ٣١٠٧ مليارات ليرة ما يعني انخفاضاً في العجز بنسبة ٢٥ في المئة عن العجز في موازنة عام ٢٠٠٧ (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٨٨، ٩/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ توقع المغرب تحقيق معدل نمو ٨,٦ في المئة في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ و٥,٢ في المئة في العام الجاري الذي عرف تراجعاً بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يساهم بنحو ١٧ في المئة من الناتج المحلي (**الحياة**، بيروت، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ قال عمر بن سليمان محافظ مركز دبي المالي العالمي إن دول الخليج لم تتحرك بعد ككيان واحد تجاه مسألة استمرار ربط عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي الضعيف. وهذا الموقف هو الأحدث في الإمارات بعد أن صرح سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات المركزي الأسبوع الماضي، أنه قد يتخلى عن ربط الدرهم بالدولار والتحول إلى سلة عملات تشمل اليورو، لكنه أكد أن ذلك لن يتم الا بالتشاور مع السعودية ودول خليجية أخرى تستعد لوحدة نقدية مقررة نظرياً عام ٢٠١٠ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ قررت الحكومة المصرية إنشاء شركة قابضة للاستثمار في سيناء لتطوير المناطق في شمالها أسوة بجنوبها بعد عشرة أعوام على دراسة تنمينها (**الحياة**، بيروت، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ قدرت دراسة حكومية عراقية تكلفة إعمار العراق حتى عام ٢٠١٠ بنحو ١٨٧ مليار دولار، نسبة التمويل المحلي فيها قد تصل إلى ٤٢ في المئة، الأمر الذي يعني أن الحصة المطلوبة من الاستثمار الأجنبي والقروض والمنح هي ٥٨ في المئة (**الحياة**، بيروت، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٧).

ـ أعلنت وزارة النفط في سلطنة عُمان (غير

العضو في أوبك) أنها بصدد توجيه دعوات إلى شركات نفط كبرى لتوقيع اتفاقيات شراكة في الإنتاج بهدف زيادة الإنتاج النفطي المقدر حالياً بنحو ٧٣٠ ألف برميل يومياً إلى مليون برميل يومياً (**الحياة**، بيروت، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٧).

- قال وزير المالية العراقي باقر جبر الزبيدي، إن اتفاقاً رسمياً تم في عمان مع الحكومة الأردنية على مد خط أنابيب لنقل النفط من مدينة حديثة في محافظة الأنبار غرب بغداد إلى ميناء العقبة ليكون وسيلة نقل بديلة للخط البري وضمان سرعة وانتظام تدفق النفط العراقي عبر الأراضي الأردنية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٧).

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧

- قدر حجم الموازنة الأردنية لعام ٢٠٠٨ بنحو ٥ مليارات دينار أردني (نحو ٧ مليارات دولار). ويتوقع أن يصل العجز في الموازنة إلى نحو ٦٠٠ مليون دينار (**الحياة**، بيروت، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧).

- صادق البرلمان المغربي على موازنة عام ٢٠٠٨ التي بلغ مجموع اعتماداتها ٢٣٨ مليار درهم. وتتوقع الحكومة المغربية أن لا يتجاوز العجز في الموازنة نسبة الـ ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً معدله ٦,٨ في المئة (**الحياة**، بيروت، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٧).

- اعتمدت سوريا قانوناً يسمح للمستثمرين من غير السوريين أصحاب المشاريع الاستثمارية المرخصة والتي سترخص وفق القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ الخاص بالمشاريع الصناعية بتملك واستئجار واستثمار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشاريعهم أو توسيعها في المدن الصناعية. وتأمل سوريا من القانون الجديد ضخ ما يزيد على ٢٠ مليار دولار في قطاع الصناعة خلال السنوات الخمس القادمة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٧). ويحتاج اقتصاد سوريا إلى نحو ٣٥ مليار دولار على مدى الخطة الخمسية العاشرة التي بدأ تطبيقها العام الماضي وتستمر حتى عام ٢٠١٠ وفقاً لتوقعات نائب رئيس الوزراء السوري عبد الله الدردري (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، السنة ١٤، العدد ١٩٠، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٧).

- قدمت وزارة المالية في السودان موازنة عام ٢٠٠٨ التي قدرت إيراداتها بـ ١٠,٥ مليارات دولار ونفقاتها بـ ١٣ ملياراً، أي بعجز قدره ٢,٥ مليار دولار (**الحياة**، بيروت، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٧).

- أفادت النشرة الشهرية الصادرة عن وزارة المال الأردنية أن الدين العام الأردني بلغ مع نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ٧,٨٩ مليار دينار(نحو ١١ مليار دولار) ما نسبته ٦٩,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الجارية (**الحياة**، بيروت، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٧).

- أعلنت السعودية عن ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ والتي قدرتها بـ ١٢٠ مليار دولار وتعتبر أعلى ميزانية لها في تاريخها. ووفق البيان الصادر عن وزارة المالية السعودية فإن الإيرادات في الميزانية العامة السعودية للعام ٢٠٠٧ بلغت ١٦٧,٣ مليار دولار بزيادة عما كان متوقعاً بنحو ٤٧,٦ مليار دولار، فيما بلغت النفقات العامة ١١٨,١ مليار دولار. أما الميزانية العامة للعام

المالي القادم، فقد قدرت الإيرادات العامة بمبلغ ١٢٠ مليار دولار، في حين حددت النفقات العامة بـ ١٠٩,٣ مليار دولار. وفي أيلول/ سبتمبر الماضي أعلنت السعودية أنها حققت فائضاً في ميزانية عام ٢٠٠٦ بلغ ٧٧ مليار دولار، وذلك بفضل أسعار النفط الخام المرتفعة. وقالت وزارة المالية السعودية إن جزءاً من الفائض الذي سيتحقق في ميزانية ٢٠٠٨ سيستخدم في خفض الدين العام ليصل إلى ٧٣,٦ مليار دولار وذلك بعد أن كان قد وصل إلى ٩٧,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦. وأضافت الوزارة أنه من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الاجمالي إلى ٣٧٧ مليار دولار، محققاً بذلك نمواً اسميا قدره ٧,١ في المئة، وهو ما يساوي نمواً فعلياً بمقدار ٣,١ في المئة. أما الفائض التجاري، فمن المتوقع أن يصل إلى ١٤٨,٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، محققاً نمواً قدره ١,١ في المئة عن العام الماضي (BBC Arabic.com 11/ 12/2007 http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7137000/7137795.stm)

ـ قدرت الاستثمارات التي ضختها دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع العام الجاري في القطاع الخاص الأمريكي (في صفقات تملك مؤسسات عالمية وإقليمية) بأكثر من ٢٥٠ مليار دولار. وقد ناقش أقطاب هذه الصناعة في دبي آفاق هذه الظاهرة ومستقبلها في منطقة تجاوزت فوائضها النفطية ٣٠٨ مليارات دولار، في وقت يعاني الغرب من تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكي (**الحياة**، بيروت، ١١/ ١٢/ ٢٠٠٧)

ـ أكد زهير جرانة وزير السياحة المصري أن عدد السياح في مصر سيتخطى ١٠ ملايين سائح قبل نهاية العام الجاري ٢٠٠٧، وتوقع زيادة أعداد السياح إلى ١٤ مليوناً بحلول ٢٠١١. وأضاف جرانة بأن إجمالي الدخل على الأنشطة السياحية سيصل إلى ٩ مليارات دولار بنهاية عام ٢٠٠٧، مقابل ٧,٦ مليار عام ٢٠٠٦. وشدّد على أن السياحة تعد المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية حيث تشكل ٢٣ في المئة من النقد الأجنبي كما تمثل ٤١,٥ في المئة من إجمالي صادرات الخدمات، وتساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة بنحو ١١,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، مشيراً إلى أن نسبة العاملين في هذا القطاع تصل إلى ١٢,٦ في المئة من إجمالي القوى العاملة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧).

ـ أعلن الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي أن مشروعات زيادة فرص العمل والتنمية وتحديث قطاع المواصلات والطرق بين الدول العربية ستكون على رأس جدول أعمال القمة الاقتصادية العربية المزمع عقدها للمرة الأولى في دولة الكويت أواخر العام المقبل، إضافة إلى طرح مشروع لإنشاء مؤسسة عربية لتمويل تلك المشروعات بما يؤدي إلى تنشيط التجارة العربية البينية التي لا تتجاوز نسبة ١١,٣ في المئة من حجم التجارة العربية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٧).

ـ أقرت حكومة الإمارات العربية المتحدة أكبر موازنة لها بقيمة ٩ مليارات دولار لعام ٢٠٠٨ من دون احتساب موازنات الحكومات المحلية (**الحياة**، بيروت، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٧).

ـ بدأت الحكومة المصرية بتنفيذ خطة عملها القاضية بربط التعليم الفني بالمؤسسات الصناعية لمواجهة البطالة (**الحياة**، بيروت، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٧).

ـ أظهرت أحدث بيانات حكومية أن الكويت رفعت توقعاتها لفائض ميزانية ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ لأكثر من ستة مليارات دينار بفضل إيرادات النفط الضخمة مع تخطي سعر الخام الكويتي الـ ٨٥ دولاراً للبرميل وانخفاض الإنفاق. وأوضحت البيانات أن الكويت رابع أكبر مصدر للنفط في الشرق الأوسط تتوقع أن تحقق فائضاً يبلغ ٦,٣ مليار دينار (٢٣ مليار دولار) وذلك بعد مرور ثمانية أشهر من السنة المالية التي تنتهي في أذار/ مارس المقبل. وكانت الحكومة توقعت ان تسجل فائضا يبلغ ٣,٨ مليار دينار عندما أقر البرلمان الميزانية في تموز/ يوليو الماضي، لكنها وضعت تقديراتها الأولى للميزانية على أساس متحفظ للغاية إذ قدرت أن سعر النفط سيبلغ ٣٦ دولاراً للبرميل وقدرت أيضاً أن الإنتاج سيكون أقل وذلك لتفادي مطالبة بعض النواب بتوزيع الفائض على المواطنين. وتتولى هيئة الاستثمار الكويتية استثمار الفائض وقد بلغ حجم استثماراتها ٢١٣ مليار دولار على الاقل في ٣١ أذار/ مارس الماضي بحسب البيانات الرسمية. وتخصص الكويت ١٠ في المئة من ميزانيتها للاستثمار من أجل الاجيال المقبلة للاستفادة منها عندما تنضب موارد النفط. وتدرس الحكومة زيادة أجور العاملين بالدولة للتعويض عن أثر ارتفاع التضخم السنوي الذي بلغ مستوى قياسياً عند ٦,٢ في المئة في أيلول/ سبتمبر الماضي. ويعمل أكثر من ٩٠ في المئة من الكويتيين في القطاع العام (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٧).

ـ أنجزت وزارة المالية الجزائرية مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٨ الذي قدرت فيه الإيرادات بمبلغ ١٩٢٤ مليار دينار والنفقات بـ ٤٣٢٢,٩ مليار، بعجز قدره ٢٣٩٨,٩ مليار دينار (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٢٥، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧).

ـ قررت هيئة قناة السويس المصرية رفع رسوم مرور السفن بالقناة للعام المقبل ٢٠٠٨ بنسبة تصل إلى نحو ٧,١ في المئة في المتوسط، متوقعة تحقيق عائدات تصل إلى نحو ٤,٦ مليارات دولار بنهاية العام الحالي ٢٠٠٧ وهي الأعلى في تاريخ القناة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧) ■